جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

المقاولاتية ورهانات العقلنة في المجتمع القروي بالجزائر

نحو قراءة سوسيولوجية مركبة.

Entrepreneurship and the challenges of rationalization in rural algerian society "Towards a Multilayered Sociological Reading "

دناف أسماء[1]
asma.danaf@univ-sba.dz
بوعناني ابراهيم[2]
brahim_socio@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/01/31 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 31/01/2025 published: 15/09/2025

ملخص:

في ظل الهيمنة الرأسمالية الليبيرالية وتآكل النموذج الصناعي التقليدي ،تطرح التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تحديات جديدة أمام المجتمعات النامية عامة وفي مقدمتها المجتمع الجزائري ،تأتي المقاولاتية كبراديغم جديد يجيب عن الأسئلة التنموية التي انبثقت عن فشل المشروع الصناعي في الجزائر ،فإعادة عقلنة النشاط الاقتصادي وفق ما تقتضيه العناصر التركيبية للمقاولاتية التي تفعّل المبادرة و الابتكار والمخاطرة ،لكن اسقاط مفهوم المقاولاتية كما تشكل في السياقات الغربية على المجتمع الجزائري ذي الخصوصية الفلاحية الزراعية يفرض مساءلة نظرية معمقة .

ضمن هذا الطرح تسعى هاته الورقة الى تقديم قراءة سوسيولوجية تفكيكية تركيبية للمقاولاتية مفهوما ومشروعا من خلال تفكيك بيتنه المعرفية والأبستمولوجيا، ثم إعادة موضعته ضمن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع القروي في الجزائر، ويأتي ذلك في إطار إمكانية تشكل "الفلاح المقاول" كفاعل جديد أفرزه النسق القروي إذ يعكس خصوصية المجال المحلي، في محاولة لتأسيس فهم مغاير للمقاولاتية كعقلنة جديدة مرتبطة بالقروي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المستثمرة الفلاحية، العقلانية، المقاولاتية، المجتمع القروي.

Abstract:

In the context of liberal capitalist hegemony and the erosion of the traditional industrial model, the current economic and social transformations pose new challenges to developing societies in general, and to Algerian society in particular. Entrepreneurship emerges as a new paradigm that seeks to answer the developmental questions arising from the failure of Algeria's industrial project. It proposes a re-rationalization of economic activity based on the structural elements of entrepreneurship, such as initiative, innovation, and risk-taking. However, projecting the concept of entrepreneurship—as it was formed in Western contexts—onto Algerian society, which is characterized by agricultural and rural specificities, calls for a deep theoretical questioning.

Within this framework, the present paper aims to offer a sociological, deconstructive–reconstructive reading of entrepreneurship as both a concept and a project. It begins by deconstructing its epistemological and conceptual foundations, then repositions it within the economic and social reality of rural Algeria. This is done in light of the potential emergence of the "entrepreneurial farmer" as a new actor shaped by the rural structure, reflecting the specificities of the local context. Ultimately, the paper seeks to establish an alternative understanding of entrepreneurship as a new form of rationality linked to the rural world.

Keywords : development, agricultural investment, rationality, entrepreneurship, rural society.

(1) مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر جامعة الجيلالي ليابس (الجزائر)
(2) مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر جامعة الجيلالي اليابس (الجزائر)

مقدّمة :

تحيل السرديات الكبرى لسجال ما بعد الحداثة الى احتدام مسارات التحول التاريخي للمجتمعات لما تشهده من هزات ارتدادية بإيقاعات متسارعة جدا، تماهت فيها الحدود المكانية وغيرت موازين القوى العالمية التي تفترض إعادة تشكيل نظام دولي جديد بترتيبة جيو–سياسية وبروز اقتصاديات كبرى جديد تتماشى مع المرحلة القادمة، كان هذا تقصيا لعوامل بنيوية وتداخل عناصر الازمات التي سببتها الصدمات الكونية للمجتمعات خاصة ما أفرزته أزمة كوفيد –19 والحرب الروسية الأوكرانية التي كانت تمثل سلة غذاء العالم. فأصبح الرهان الأساسي تحقيق الأمن الغذائي وبات هذا الواقع وبهاته المعطيات يفرض إعادة موضعة كينونة المجتمعات خاصة العربية منها ومواجهة تحدياتها أمام ابجديات قيم نيوليبرالية ،اقتصاد معولم ركائزه الأسواق العابرة للإقليم إذ أصبحت رهانات المجتمعات الآنية تقوية حس اليقظة، والاستباق لمواكبة التوجهات العالمية التي باتت تفرض سيطرتها في سبيل مشروع حضاري جديد أساسياته اقتصاديات العولمة وما تقتضيه الرأسمالية الليبيرالية الجديدة، نحو التحولات الرقمية والنظم الذكية والتجارات الالكترونية وتحولات سلاسل القيمة العالمية وإدماجها ،إضافة إلى روح الابتكارات التي تزيد من حدة المنافسة من أجل تحرير الذكاءات والتوجه نحو الفردانية الجديدة، وفق فلسفة اقتصادية فرضها واقع المجتمعات الغربية التي تعيش أزمات ومخاض الانتقال نحو براديغم جديد يتماشى والخيارات الاستراتيجية وكذا التغيرات الكبرى التي تترتب عليها إضافة إلى الأزمة الايكولوجية التي سببها التصنيع ومحاولة التحكم في هذه المستويات التلوث وتدبير النفايات وحماية الأنظمة البيئية، ولن يتسنى ذلك إلا عن طريق المقاولاتية كتصور فلسفي وعقلنة اقتصادية جاءت لتجيب عن أسئلة لم تستطع سياسيات التصنيع الإجابة عنها في هذه المرحلة.

ففي نهاية التسعينيات وبداية الألفية توجهت الجزائر نحو اقتصاد السوق كنظام اقتصادي جديد فرضته التحولات الكونية والتغيرات السريعة، التي وجب مواكبتها فاستوردت من جديد فكرة المقاولاتية على غرار التصنيع وأخذت تطبق هذه العقلنة الاقتصادية في المجتمع الجزائري من خلال عملية الخوصصة وتحرير الأسعار والأسواق وفتح مجالات الاستثمارات ودعم الابتكارات وفق آليات للدعم المقاولاتية، ومحاولة التأسيس للقطاع الخاص، وخلق التكافئ في المشاريع بين المدن والقرى هذه الأخيرة التي لقيت اهتماما في برامج رئاسية من أجل توطين عملية التنمية في المجتمع القروي وبعيدا عن إخفاقات التصنيع وفشله نطرح تساؤلا محوريا في هذه الورقة البحثية ألا يمكن الانطلاق من المجتمع القروي بخصوصيته الزراعية الرعوية للتأسيس لمقاولاتية جزائرية مفهوما ومشروعا؟ وماهي أهم التحديات التي تواجه هذا الطرح؟ هاته التساؤلات جاءت بهدف تقديم قراءة لتصور معرفي منطلقاته تجاوزية لمبدأ التخصص المعرفي وفق لبراديغم تركيبي شمولي عابر لحقول العلوم الاجتماعية، **وبمنهج تحليلي** مرتكزا على ثنائية (التفكيك /إعادة التركيب) هذا ما جعلنا أمام مستويين: ابستمولوجي معرفي من خلال تفكيك المقاولاتية في بعدها المفهوماتي والتصوري محاولين الكشف عن الجذامير النظرية والحدود المعرفية في الادبيات الغربية، مركزين على العناصر التركيبة لظاهرة المقاولاتية (الأيديولوجية /المؤسسة /العامل). ومستوى الموضعة البنيوية من خلال إعادة تركيب المفهوم اجرائيا وفقا لخصوصية البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع القروي بالجزائر، التي تؤسس للرؤية المحلية لمشروع المقاولاتية ضمن الشروط التاريخية والثقافية للواقع الاجتماعي القروي.

1. براديمات المقاولاتية في مجتمعات اليوم: في أشكلة المفهوم؟

تتعامل السوسيولوجيا بحذر ويقظة ابستمية مع الموضوعات والمفاهيم التي في جذاميرها ليست سوسيولوجية وإنما نتيجة تلاقي الحقول المجاورة وتقاطعاتها موضوعيا، بالرجوع إلى الأصول اللاتينية للمفهوم من أجل موضعته الأبستمولوجيا الصحيحة. كيف تعاملت السوسيولوجيا مع المقاولاتية كونها موضوع اقتصادي محض؟ وبأي مستوى من التحليل تبنت المفهوم؟ لأنه كل الدراسيين لموضوع المقاولاتية أجمعوا على عدم قدرتهم على حصره مفهوماتيا هذا من جهة أخرى تعدد مفهمة المقاولاتية أدى في كثير من الأحيان إلى الخلط بين المقاولاتية **entrepreneurial** وبين المقاولة **entrprise**، فالجزم الابستمولوجي المنهجي في التحديد الدقيق للمفهوم يؤدي لا محال إلى فهم عناصر المقاولاتية وتفكيكها وتفسيرها بشكل صحيح طالما المنطلقات المفاهيمية صحيحة.

اما إذا ما انتقلنا إلى الأجرأة في السياق الجزائري، سنجد الجيلالي اليابس يُساءِل المقاولاتية جزائريا في استفهام ما معنى أن يكون المرء مقاولا؟ وأين يمكن موقعة المقاول الجزائري إذا ما سلمنا بوجود نموذجين نظريين لتحليل المقاولاتية، إما البعد الشومبيتيري وإما البعد الماركسي؟ بين ليابس وشومبيتر وماركس فاصل الخصوصية المجتمعية في سياقاتها الأبستمولوجيا والفكرولوجية ثم تعداها إلى التاريخانية والتاريخية فالاجتماعية والثقافية .... الخ. فكيف يمكننا تفكيك العناصر التركيبية للمقاولاتية في سياقاتها الغربية؟

1.1 المقاولاتية كعقلنة جديدة لفكرة الأيديولوجية:

تحيل الفكرانيات الاقتصادية إلى التعمق في المقاولاتية ليس كمجرد مفهوم يستدعي فكرة انشاء مشاريع صغيرة ،بل إطار فلسفي للنشاط الاقتصادي ،وكبراديغم جديد يعيد تركيب العناصر المحددة لنشاط الاقتصادي تتمثل احداثياتها في (الفرد /الاقتصاد /المجتمع) ،هذا ما يستدعي الحفر وفق الاركيولوجية الفوكاوية التاريخانية والتاريخية والسوسيواقتصادية من أجل التأسيس لفلسفة الابتكار والأفكار الخلاقة ،والاندفاع نحو المخاطرة كأبعاد تحليلية لطبيعة النشاط الاقتصادي الجديد الذي استفهم واقع المجتمعات خاصة الغربية الرأسمالية والتي لم تعد المرحلة الاقتصادية المعاشة تجيب عن هاته الانوميا الاقتصادية والاختلالات البيئية والمشاكل العمالية على مستوى الوظائف في المصانع والشركات التابعة للدولة. وتصدع نموذج العامل الموظف أو العامل الأجير؟ هذا ما جعلنا نفكر **بزيجمونت بومان**، بأن مرحلة ما بعد الحداثة أجبرت الفرد على أن يكون مقاولا لذاته وبهذا نتساءل هل أصبحت المقاولاتية كبراكسيس لبناء الهوية الفردية في سوق عمل غير مستقرة ولامتكافئة؟، وضمن أي سياق أصبحت كوسيلة اثبات انطولوجية الفرد الغربي؟

إن ارتفاع التحولات التي يشهدها العالم في المجالات استوجب التكيف والمواكبة بالنسبة للجميع في ضوء نظام عالمي قوي سياسيا واقتصاديا وثقافيا، جعلنا اليوم أمام رهانات تجبرنا عن مواجهة التغيير بكل مشاكله وتعقيداته، فتداعيات العولمة والتطور السريع الذي يعرفه الاقتصاد العالمي بانعكاساته وتداعياته التي افرزتها الليبيرالية الجديدة عبارة عن معطيات وعوامل لا تترك إلا خيارا واحدا لا بديل له سوى ضرورة التكيف مع الواقع.

فالتغيرات الجارية أعطت بعدا جديدا للعلاقات الاقتصادية بين مختلف الفاعلون حيث أصبح المتتبعون لهذه التحولات يؤكدون بشكل جماعي على طابع المنافسة الحادة، بين التجمعات الاقتصادية الكبرى فتحرير الأسواق والانفتاح على التجارة العالمية والانتشار الواسع للخوصصة، والرفع من مرونة سوق العمل وتدني تدخل الدولة والاعتقاد أن القطاع الخاص هو المعول عليه في هاته الفترة. كلها أسس فرضتها الليبرالية كتوجه سياسي واقتصادي لخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية مسايرة للحداثة التي غيرت مقومات العيش الإنساني ،وأعادت تعريف الزمان والمكان لتمنحهما معاني أكثر اقترانا بالرأسمالية في مراحلها المتتالية ما أنتجت لنا آليات

ومفاهيم جديدة تتماشى وطبيعة حيثيات المرحلة، إذ يعد المفهوم تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينها، فإن التعميمات وكذلك التوصيفات تفرز في معجم اللغة اليومية عند بداية أطوار البحث العلمي، وبالتالي كل تنامي في التخصص العلمي غالبا ما يحمل معه نسق مفاهيم متخصصة تحتل مركزا أساسيا في الأبحاث العلمية والاجتماعية والإنسانية لما لها من دور في ضبط أنسنة الحياة اليومية وتراكيب بناء النظريات التي تعد بوصلة توجه الباحث نحو التحليل الصحيح للظاهرة.

بالعودة إلى الوراء وبخلفية تاريخية ومُساءَلة الظاهرة الرأسمالية التي صاغت تشكيلة اجتماعية جديدة، مفاعيلها كوسمولوجية شكلت بذلك الأنظمة الاقتصادية العالمية وعلى اعتبار أن تاريخ البشرية هو صراع للأنظمة وتصادم للمتناقضات ،فإن العوامل التي سمحت بتشكل لظاهرة الرأسمالية هي بالأحرى عوامل داخلية في المجتمع الإقطاعي، بتكون السياق التاريخي ضمن المجتمعات الغربية (ضيقة، 1994، صفحة 187)) تكون احداثيات الفرد /المجتمع /الاقتصاد متكافئة لكن في خضم المجتمعات التابعة ومجتمعات العالم الثالث تجعلنا نغير المفاهيم ونتساءل، عن كيف تشكلت الظاهرة الرأسمالية في بنية هاته المجتمعات وعلى انقاض أي مجتمع ؟ ضمن هاته الأحداث نجد اللاتكافئ مقابل التبادل (الريع مقابل التكنولوجيا) و(الزراعة الأحادية التصديرية مقابل الأسلحة) وسط هذه المعادلات التي تحكمت فيها الايديولوجيا السياسية والاقتصادية، كيف تبنت المجتمعات التابعة فلسفة المقاولاتية استيرادا للنموذج أم حتمية بنيوية تشكل عالمية النظام الاقتصادي؟

تَبرز الأسس الفكرية لبراديغم المقاولاتية مع فكرة التدمير الخلاق (**creative destruction**) لجوزيف **شومبيتر** الذي أكد على الابتكار الجذري وليس التراكمي وأن المقاول ليس مجرد مدير بل هو محرك الاقتصاد، بحيث يُحدِث اضطرابا في التوازن الاقتصادي وذلك عبر سلسلة عملياتية أولها تقديم منتجات أو خدمات جديدة، وثانيها استغلال أسواق جديدة، وتدمير النماذج التقليدية.

لن يشتغل هذا النسق العملياتي الشومبيتيري إلا إذا كانت لدى المقاول خاصية اكتشاف الفرص (**oppotuity recognition**)، وقدرته على ملاحظة الفجوات في السوق مستندا إلى ما يسمى ب اليقظة المقاولاتية من أجل تحويل الفجوة إلى فرصة ربحية. هذا ما يستدعي ثقافة المخاطرة (**risk/ uncertainty**) قائمة على ضمانات غير موجودة في السوق.

إن منطق اشتغال هذه البنية العملياتية قائم على فلسفة برغماتية ليست فقط اقتصادية بل تتعداها إلى الابستمولوجيا في كيفية التعامل مع المعرفة من أجل الاكتشاف والتعلم والبناء.

إن مما لا شك فيه أن أي تواصل لغوي لا يتحقق بين الناس إلا بالمفاهيم هذه الأخيرة تجعل الإنسان يفرق بين شيء وشيء، كائن وكائن، كيان وكيان، لهذا فالمفاهيم كي تكتسب الفعالية الأبستمولوجيا يجب أن تحقق درجة من الانسجام والاتساق في مختلف حقول المعرفة المؤسسة ضمن نسق مفتوح على المعارف المختلفة والتي أكد "**غاستون باشلار**" أنها ليست معطاة بالمرة، بل هي بناء متراص يسمح للباحث أن يبدع في شاكلته مع الحفاظ على القواعد الابستمولوجية المنهجة والمتفق عليه. (مفتاح، 2010، الصفحات 5-6).

لذلك يعد مفهوم المقاولاتية كنتيجة لترسانة تاريخية تعبر عن مشروع مجتمعات متقدمة لم تعتمد فقط على ما جاءت به الرأسمالية في سياق أن مبدأ المال هو الأول والأخير والمتحكم في نظام قائم بذاته ،بل أن تاريخ التنمية الاقتصادية يؤكد أن الثقافة تصنع الفارق وهذا ما نستوحيه من النموذج الياباني والأمريكي اليوم التي ركزت على في مشاريعها المجتمعية على المؤسسات والثقافة

أولا ثم المال ثانيا للدخول لعلم الإبداع والابتكار، والتي أسست للمقاولاتية كحاجة لفضاء أكثر استقلالية وعقلانية وخاصة بعد ما خلفته الثورة الصناعية من سيطرة مديرو المشروعات الرأس مالية على العالم فهم من كانوا يفصلون العقلاني عن الغير عقلاني، بل هم من كانوا يرسمون ويحددون نطاق البدائل التي تنحصر فيها مسارات الحياة البشرية وبالتالي فإن رؤيتهم للعالم كانت تغذي الخطاب المهيمن وتؤكد حقيقته. (زيجمونت، 2016، صفحة 105)

فحاجة الإنسان الى الإبداع واثبات ذاته والبحث عن الحرية في الحياة، إضافة إلى ما فرضته الليبرالية الجديدة كانت حتمية التأسيس للمقاولاتية كيف تم التأصيل لهذه الأخيرة كفضاء مؤسساتي؟

1.2 المقاولاتية كعقلنة جديدة لفكرة المؤسسة:

إن طبيعة التغيير الاقتصادي يستدعي ذلك الصراع الفلسفي بين المأسسة والمقاولاتية كثنائية معقدة مُجسِدا للتناقض بين الابتكار والاستقرار البيروقراطي، وبين الفردانية والابداع وروح الجماعة. فإذا ما افترضنا أن المقاولاتية وعاء الأفكار والمشاريع فإن المأسسة حاضنة للشرعية وضامنة للاستمرارية، فالفوضى الخلاقة من سلوكيات وممارسات يجب أن تتحول إلى قواعد رسمية وهياكل تنظيمية وتكريس قيم ومعايير اجتماعية عبر البعد الثقافي، من أجل تجسيد مطلب العقلنة المقاولاتية فكيف يجتمع المتناقضين في فلسفة واحدة؟ بمعنى، كيف يمكن تحليل وفك مفارقة الحرية على اعتبار أنها تمثل معيارا أساسيا للمقاولاتية وما يقابله من ضبط من خلال القواعد الرسمية والهياكل التنظيمية والقيم والمعايير؟

إن المنقب في حفريات النسيج المقاولاتي وما شهده العالم في النصف الثاني من القرن العشرين من تطورات عجلت بإعادة النظر في كيفية تنظيم وتسيير الاقتصاد وخاصة على الصعيد المؤسساتي، حيث لم تكن المقاولاتية كما هي عليه الآن في سياقها القانوني والهيكلي التنظيمي والمؤسساتي ،بل تمظهرت في تجلياتها التقليدية على أساس الإنتاج الحرفي البسيط ذا الطابع الأسري، حيث تتمحور طبيعة النشاط بين زراعة الأرض وتربية المواشي لغاية أساسية وهي إشباع حاجات المأكل والملبس والمسكن ،إذ ما يميز هذا النمط المقاولاتي قوة العلاقات الاجتماعية وأشكال التضامن الآلي والعضوي كما تُوَرث أسرار هاته النشاطات عبر الأجيال (الساعاتي، 1980، الصفحات 64-65)

فالمقاولاتية اذن هي عبارة عن أنشطة زراعية ورعوية يقومون بها الأفراد لتلبية حاجاتهم الأساسية. ليتطور االنشاط ويتغير معه فضاء العمل لينتقل من الأرض الى الورشات، هنا ظهرت المقاولاتية في شكلها الحرفي وهو تجمع عدد من الحرفيين في ورشات وتقسيم العمل بينهم لإنتاج مجموعة من السلع لتلبية حاجات المجتمع بدل من الأسرة فتحولت العلاقة من (الفلاح /أرض إلى معلم /الصانع)، وما زاد هذا النظام الحرفي إحكاما هو العلاقات المهنية القوية التي تسودها المصلحة العامة. وبالتالي المقاولاتية هي عبارة عن فضاء يحتوي على مجموعة أنشطة وحرف متخصصة يقوم بها حرفيين داخل ورشات العمل لتلبية حاجات المجتمع وتوفير فرص التكوين لأفراد المجتمع بهدف توفير مناصب عمل لهم. هذا ما مهد لظهور **المانيفاكتوره** هي تجميع عدد من الحرفين تحت سقف واحد حتى يتمكنوا من مراقبتهم جيدا أثناء القيام بالعملية الإنتاجية في هذه الرحلة ظهرت المصانع في شكلها الأولي تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم حيث يوجد من الحرفين يشتغلون بنفس الحرفة وحرفين لهم حرف مختلفة يتعاونون من أجل تحقيق إنتاج معين. هنا بدأت ملامح المأسسة للمقاولاتية تتمحور في جانبها الهيكلي خاصة. لتأخذ مسارا آخر بعد الثورة الصناعية لتظهر المقاولاتية الصناعية التقليدية التي جمعت بين ثلاث فاعلين (القنبعي، 2012، صفحة 102):

وجود مالك واحد: هو الشخص المسؤول عن المشاريع الإنتاجية

المتعلم: طفل صغير يتم احتضانه ممن قبل المعلم، من اجل تمكينه من اكتساب الحرفة.

الصانع: الشخص المسؤول عن تكوين المتعلم.

وبالحديث عن هاته التراتبية التي تولدت عن الثورة الصناعية وظهور أنماط عمل مختلفة وهياكل تنظيمية تتماشى مع النظام العالمي الغربي للمجتمع الحديث، وتشكل ظاهرة الرأسمالية وبلوغها ذروتها من الليبرالية كإحدى أشكالها فإننا نعود إلى طرح السؤال الأول حول: ماهي علاقة المقاولاتية بسوسيولوجية العمل والتنظيم والمؤسسة؟ وهل لهاته السوسيولوجيات القدرة الابستمولوجية والأدوات المنهجية لاستنطاق المقاولاتية ؟أم اننا بحاجة إلى مغامرة معرفية برؤية تخصصية ضيقة لسوسيولوجيا المقاولاتية ؟ضمن هاته العوامل المتداخلة بين (العمل /التنظيم /المؤسسة)،نستدعي **ماكس فيبر** في محاولة لتأطير العلاقة المبكرة بين المؤسسة والمقاولاتية ويتضح ذلك جليا في مؤلفه **"الأخلاق بروتستانتية وروح الرأسمالية"** أين جمع بين مفاعيل المعادلة القيم والثقافة والعقلنة والأنظمة الاقتصادية، تجسدت في الانتقال من العقلنة البيروقراطية التقليدية القائمة على القواعد الرسمية التخصص الوظيفي وهرمية السلطة إلى عقلنة ديناميكية تمتاز بالمرونة التنظيمية الابداع الُممَأسَس وإدارة المخاطر .وبالتالي تغيير نموذج المؤسسة من تقليدية إلى مقاولة ،فالمقاولاتية كعقلنة جديدة للمؤسسة أعادت تشكيل فلسفة جديد لإثبات أنطولوجيتها من آلة بيروقراطية إلى كيان اجتماعي يتكيف مع البيئات المعقدة ،ومن تعظيم هدف الربح إلى خلق القيمة.

لتصل الى المقاولاتية بذلك إلى كونها فعل تنموي بالمجتمع إذ يرى الاقتصادي الفرنسي **شاسون** أن المقاولاتية إضافة إلى مهامها الاقتصادية تتوفر كذلك على وظيفة خدمة المجتمع وممارسة المهام الاجتماعية كالتشغيل وتوفير اليد العاملة، كما يرى **والراس** المقاول هو الفاعل الاقتصادي بالمؤسسة ونموذج للمنافسة فالمهمة الوحيدة للمقاول هي الجمع ما بين عوامل الإنتاج وباختصار. فإن **شومبيتر** اعتبر المقاولاتية هي المحور الذي يدور حوله كل شيء وهي القوة المحركة والدافعة للتنمية المجتمعية تكمن في العمل الابتكاري التجديدي الذي يقوم به المقاول (رحماني، 2018، صفحة 45)

فإذا اعتبرنا أن المؤسسة كيان اجتماعي واستمرارية للمجتمع الكلي وانه منتج لكيانات اجتماعية تتشكل فيها هويات أعضائها وبالتالي اعتبار المؤسسة كيان مفتوح لا كيان اقتصادي محض ذا نظام مغلق، بحيث تعد المؤسسة مكان منتجا للثقافة. حسب **سانسوليو**، حيث تملك تاريخها الخاص الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون في مواجهة مختلف الإشكالات المطروحة وبالتالي تتشكل من مجموعة الروابط الاجتماعية وبالتالي المقاولاتية تستمد قوة استمراريتها من المؤسسة التي تتضمن هياكل تنظيمية ونصوص وقواعد قانونية تملك تاريخها الذي يكونه مختلف الفاعلون فيها من خلال سيرورة تبدأ من فكرة ثم الإنشاء والخلق لتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق. فما هو الفاعل الذي يكون التاريخ الخاص بالمقاولاتية؟

1.3 المقاولاتية كعقلنة جديدة لفكرة العامل:

إن الحديث عن هندسة لفضاء اقتصادي جديد مبني على اطر مؤسساتية متمثل في الفعل المقاولاتي يقودنا بالضرورة إلى البحث عن الفاعل الذي يحرك ويتفاعل داخل هذا الكيان، بل وهو بطل العملية الرأسمالية ومبدع تطوراتها المتغيرة وهو السبب المنتج لتغير تلقائي ومتقطع في تيارات التدفق واضطراب في التوازن، يغير إلى الأبد ويزيل حالة التوازن الموجودة سابقا (شومبيتر، 2011، صفحة 19)

في خضم التحول من العامل المنفذ للعمل أو العامل الأجير إلى مقاول لذاته يتبلور سؤال الكيف والطبيعة، هذا الانتقال في كنف من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية لفكرة العمل؟ نجد الأسس النظرية الكلاسيكية التي ساهمت في تحديد الرؤية المعرفية للعامل ،ففي النموذج الرأسمالي الكلاسيكي وبالضبط انطلاقا من الماركسية كان العامل يُرى كقوة عمل يبيعها مقابل أجر وكأنها سلعة تباع في السوق ما ولد ظاهرة الاغتراب ،في حين أن بيروقراطية **ماكس فيبر** أسست للعامل كآلة ضمن تراتبية سلطوية .فيما يذهب **ميشال فوكو** عندما نقب في حفريات حكم الذات (**Governmentality**) بحيث أن النيوليبرالية تعتبر الأفراد شركات مصغرة لمهارتهم الشخصية القابلة لأن تكون منتجا للترويج والذي يضمن استمراريته وقوته في السوق هو التعلم المستمر.

ومع افرازات الحداثة وما بعدها من مجتمع المخاطر، فإن العامل أصبح يتبنى عقلية المخاطرة وتحمل المسؤولية الفردية أثناء الإخفاقات أو بتعبير **ديفيد هارفي** خصخصة المخاطر على عكس ما كان في الرؤية الكلاسيكية فإن ما يحدث اليوم من مطبات الأزمة الاقتصادية يتحمل مسؤوليتها الأفراد وليس المؤسسات.

فالترسانة التاريخية والانتقال من العبد إلى القن إلى المزارع إلى الحرفي نحو العامل في المصنع وصولا إلى المقاول اليوم هاته التراتبية تراكما فكريا في تاريخ العمل هذا ما يجعلنا نغوص في جذامير تشكل هذا الفاعل أي المقاول. ففي بداية القرن ال 16 كان ينظر إليه على أنه متعهد أو ملتزم مع شخص أخر ذو سلطة عليا مثل الملك بموجب عقد على انجاز مشروع ما، فبمجرد ظهور تقسيم العمل أصبح المقاول يهتم بالجانب التجاري والمالي للمشاريع. وحسب **ساي** فان المقاول حجر الزاوية في ديناميكية الرأسمالية ووصف مهنته بالتأكيد على أنه يعمل لحسابه الخاص وهدفه ليس استغلا عمل الغير ولكن الاستقلالية الاقتصادية.واما ماركس فيؤكد على أن المقاول لا يولد مقاولا وإنما رأسماليا ويصبح رئيس صناعة لان هذا يوفر له وسيلة الثراء (الداوي، 2005، الصفحات 16-17) أما **فيبر** فيعتبر المقاول شخص فريد من نوعه يحمل خصائص القيادة مثل المخاطرة، العقلانية، يستخدم رؤوس الأموال استخداما عقلانيا في الاستثمارات، كما تتحكم فيه الأخلاق الدينية والعوامل الثقافية وهي سر نجاح العقلنة الاقتصادية. لنصل إلى الأب الروحي للمقاولة **جوزيف شومبيتر** الذي يتصور المقاول على أنه هو الذي يقوم بإبداعات تقنية مستمرة والتي يجمعها في خمسة نقاط (الداوي، 2005، صفحة 22):

1- إدخال طرق جديدة في الإنتاج لم تكن معروفة من قبل في الفرع المعني

2- إنتاج سلع جديدة

3- إيجاد منفذ جديد

4- اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، سواءا أكان موجودا من قبل، أو كان صعب المنال

5- خلق تنظيم جديد كتكوين وضعية احتكار.

إذا فالمقاول عند **شومبيتر** يحقق توليفات جديدة من وسائل الإنتاج، والتي تمثل إمكانات استثمار جديدة، تصنيع خيرات جديدة وإدخال طرق جديدة في الإنتاج أي انه يقوم بوظيفة الإبداع، فالربح بالنسبة للمقاول هو بمثابة المكافأة العادلة للمقاول الذي اتخذ المخاطرة على عاتقه. (الداوي، 2005، صفحة 23)

فالمقاولاتية كعقلنة جديدة لنموذج العامل تعكس علاقة الانسان بالعمل والمفهمة التي يعطيها له وبالتالي انتقلت كينونتها الصلبة المحدد وظيفيا ضمن تراتبية هرمية إلى هوية سائلة قوامها الابداع والمخاطرة. وفك قيود التبعية إلى المؤسسة والارتباط القوي بمعادلات السوق كحرية فردية. فكيف يمكننا إعادة موضعة مفهوم المقاولاتية ضمن شروط الخصوصية البنيوية المجتمع القروي اجرائيا؟

2. المقاولاتية الفلاحية: من المفهمة إلى الأجرأة

تعد مسألة الفلاحة من الأفاق الراهنة اليوم والتي أضحت تطرح أسئلة المرحلة خاصة بعد الأحداث العالمية والخلخلة الجيوسياسية التي جعلت كبرى الدول تركز على سلة الغذاء ،وتبحث عن السيادة الغذائية من أجل تحقيق أقصى قدر من الاكفاء الذاتي ،وبالتالي ما عادت الفلاحة بالرؤية التقليدية كاقتصاد الكفاف ،بل أصبحت ذات قيمة اقتصادية تتماشى والنظام الرأسمالي الذي يفرضها كمشاريع تجارية وربحية ،مما تجعلنا القريحة الفكرية بالنظر إلى الأفق وطرح سؤال قد يكون جريئا نوعا ما في حالة دول العالم الثالث هل ستفكر خارج علبة الريع ببناء اقتصاد منطلقاته الفلاحة وميكانيزماته المقاولاتية ؟

في هذا الصدد يفرق **korsgard** و زملاؤه بين المقاولاتية في الريف والمقاولاتية الفلاحية بحيث أن فئة المزارعون الذين يرتبطون ببيئاتهم على الرغم من أنهم قد لا يكونوا جميعا مقاولين ،هنا نستحضر **الجيلالي ليابس** من خلال دراسته للبرجوازية الصغيرة بأن المقاولين هم عبارة عن **كوكبة** ،حيث يتحول الفلاح من مالك للأرض والجرار إلى فلاح رأسمالي أو الفلاح المقاول ويعرف **هينري مندراس** الفلاح :كفاعل اجتماعي يتميز باستقلالية نسبية ن المجتمع الكلي يتعمد على نظام اقتصادي شامل وتحت إدارة العائلة ويهتم ببناء شبكة العلاقات الاجتماعية الداخلية منها لضمان رأسمال الرمزي والاجتماعي (الموري، 2002، صفحة 28) ،في سياق وبراديغم آخر يعرف **MCELWEE** المزارعين على أنهم أفراد يعملون في المزرعة يتباين نشاطهم بين زراعة المحاصيل و تربية الحيوانات كمصدر رئيسي للدخل . وينظر ل "الفلاحون المقاولون على أنهم: افراد يديرون أعمالا بينة توسيعها وبقدرات القيادة والإدارة لتوسيع قدراتهم" (McElwwe, 2008, p. 467)

هناك اتجاه بقيادة **كارتر** يعتقد أن المزارع التقليدي كان مقاولا وكان بالمقام الأول يدير أعمالا هم أصحابها، ويُحاجج فكرته انطلاقا من أن المزارع يقوم بأعمال تجارية وهاته الأنشطة تعزز خلق الفرص والعمل والتنمية الاقتصادية الريفية.

هذه المفهمة تجعلنا نتساءل عن ماهي تصنيفات الفلاحين على ضوء هاته المعطيات وما هو الفرق بين الفلاح والفلاح المقاول والمقاول الفلاحي؟ على اعتبار أن السياق كفيل بإنتاج المعنى، سيكون الجدول التالي موضحا وفاصلا بين هاته لفئات:

جدول: يوضح تصنيفات المزارعين وهوياتهم:

النوع	الخصائص
المزارع كمزارع	نشاط اقتصادي تقليدي قائم على الأرض والاستهلاك.
المزارع كمقاول	ملكية الأرض، مهارات وخبرات تجارية محددة، التخطيط
المقاول الفلاحي	مبتكر، موجه نحو الفرص، أنشطة اقتصادية مختلفة، ومرونة متنوعة

المصدر: GerardMckElwee,2008;p471

وبهذا يتضح أن الدقة في التعامل مع المفاهيم وبحذر مسألة ابستمولوجية خاصة في السوسيولوجيا، هذا في مستواه التجريدي النظري.

أما على مستوى الأجرأة سنحاول المجازفة العلمية من خلال تصور **الجيلالي ليابس** للمقاول الجزائري ومحاولة اسقاط ذلك على الفلاح الجزائري لنتساءل هل إذا فكرنا بتصور ليابس سوف نجد الفلاح المقاول أم المقاول الفلاحي في الحالة الجزائرية؟

وضح **الجيلالي ليابس** من خلال أطروحته حول خصائص المقاولون الجزائريون وطبيعة عملهم التالي (benguerna، 2006، صفحة 197):

- المقاولون الجزائريون تحركهم الشبكات الاجتماعية والسياسية
- ليسوا مبتكرون بالمعنى الشومبيتيري ولا أصحاب رؤوس أموال كما يراهم ماركس بل كل ما جاؤوا به من الريع والشبكات والمحسوبية والوصاية والعلاقات السياسية.
- ليس لديهم كفاءة إدارية
- تعدد المهام
- تلعب العلاقات العائلية دورا مهما في نجاح المقاول الجزائري حيث تمثل الممول الأساسي سوآءا ماديا أو دعما معنويا
- سلاسة وقدرته على الانتقال من مجال إلى أخر دون ولا يجد صعوبة.
- معيار نجاحه مرتبط بقدرته على خلق شبكات اجتماعية وعلاقات بالسلطة.
- الشك واللايقين يبقى المقاول الجزائري بحث عن الاعتراف السياسي والمجتمعي وبالتالي اكتساب الشرعية.
- غياب التعبير السياسي إذ لم يستطيعوا أن يكونوا طبقة وفرض أنفسهم كفاعل اجتماعي يشكل قوة اقتصادية وسياسية.

هذه الخصائص السوسيولوجية التي استنطقها **الجيلالي ليابس** من مخاض ولادة البرجوازية الصغيرة كانعكاسية لواقع التجربة الجزائرية، حاولت أن أُسَاءل **ليابس** من خلال الفلاح وإمكانية الافتراض ولو مبدئيا التحول من فلاحيته إلى منطق المقاولاتية؟ فهل نستطيع في الوقت الحالي إيجاد كينونة الفلاح الجزائري في حين نجد كل الباحثين الذين درسوا الفلاح الجزائري يبحثون عن أنطولوجيته؟ مثلا دراسة: **عبد القادر لقجع، كلودين شولي، عمر بسعود، مارك كوت** .... وغيرهم هل يستطيع الفلاح أن يتحرك على هامش الشبكات الاجتماعية والسياسية؟ كيف يتبنى فكرة الابداع والابتكار؟ وهل انتقل من فلاحة الكفاف إلى العمل المنتج وبالتالي الزراعة الرأسمالية هل لازالت العائلة الحاضن للفلاح الجزائري على اعتبار الملكية العائلية لوسائل الإنتاج؟ وهل استطاع الفلاح يخرج من منطقة الشك واللاقين والصراع المؤسس عقلانيا مع الدولة كحاضنة للتنمية الوطنية؟ استفهامات وتساؤلات مشروعة بقريحة سوسيولوجية تلزمنا أن نبرر ميدانيا ما فُسر منهجيا؟

3. المجتمع القروي في الجزائر: في أسئلة الأجرأة:

يضعنا التساؤل السوسيولوجي أمام حتمية علمية ابستمية وانطوميتودولوجية لاختراق الهامش المحلي في الجزائر المصبوغ ببنية تقليدية رمزيا ونظم اجتماعية مغلقة بنيويا، وفي ظل الإيقاعات السريعة جدا لمقتضيات التغيير والتحول الذي فرضته سياقات العولمة وأبجديات الرأسمالية الليبرالية المعاصرة بغية تجسيد مشروع حضاري جديد غير دلالات الزمكانية وفق حركات سائلة تسيير في كل اتجاه، لا شيء هادئ بتعبير"دافيد هارفي". (ماهر ، 2020، صفحة 95)

فسياقات النهايات، نهاية التاريخ، نهاية المجتمع، نهاية الإنسان.....الخ تجعلنا نضع المجتمع القروي في الجزائر تحت مجهر أسئلة المفهمة المصبوغة بجدلية ثنائيات (التراث/التحديث) من جهة و(الثابت/المتحول) من جهة أخرى، محاولين إيجاد أجرأة للمجتمع القروي في الجزائر والبحث عنه انطولوجيا على ضوء الخصوصية الثقافية والهوياتية التي تؤكده محليا وتحققه كونيا. ومن هنا نتساءل هل يوجد مجتمع قروي في الجزائر؟ وما هي السياقات التي كونت هذا المجتمع إذا ما افترضنا وجوديته؟

بالعودة إلى "مالك بن نبي" الذي يشير إلى أن المجتمع ليس مجرد كمية من الأفراد وإنما هو إشراك هؤلاء الأفراد في اتجاه واحد من أجل القيام بوظيفة معينة ذات هدف، وأن المجتمع لا يعمل بمجرد اتفاق عفوي وإنما الأشخاص والأفكار والأشياء إنما هو تركيب هذه العوالم الاجتماعية الثلاثة ليتحقق المجتمع. (بن نبي، 1986، صفحة 27)

تعددت تسمياته على مستوى المعيش الجزائري بين القرية، الدوار، الدشرة، البلاد وغيرها ليعبر عن وحدات اجتماعية صغيرة لمجال جغرافي محدد يعيش فيه أشخاص منحدرون من جد واحد في شكل "عروش" او روابط قرابة، هذا الشائع مجتمعيا أما تخصصيا نجد الأطاريح التي ناقشت تاريخ الجزائر أن صورة القرية اليوم هي نتاج لسياسات استعمارية ونموذج كولونيالي عمل على تكسير قالب البنية القبلية الجزائرية ففي كتاب "عدي هواري" المعنون ب:"القيم من جزائر ما قبل الاحتلال إلى الجزائر المحتلة" يؤكد أن "الدوار" إنشاء كولونيالي وأن الجزائر ريفية لا تعرف الطبقات الاجتماعية، وفي نفس السياق ذهب "محفوظ بنون" موضحا أن التنظيم الاقتصادي كان مرتكزا على أساس الإنتاج الزراعي وأن النظام العقاري كان منظما كالآتي: أراضي الملك، الوقف، البايلك، المخزن، وأراضي العرش، فيما حلل "بوخبزة محمد" بمقاربة سوسيواقتصادية أن الجزائر قبل الاحتلال كانت مشكلة من ثلاث مجموعات مهيكلة في اطار اقتصادي فلاحي رعوي وهي متمثلة في المدن لمناطق الفلاحية، المناطق الرعوية. (سعادة، 2013، الصفحات 16-19)

، ليحذرنا "عبد القادر جغلول" من نقل المفاهيم التشريحية الصالحة لتحليل المجتمعات الأوروبية إلى مجتمعات لم تعرف نفس التطور وذلك من خلال مفهوم الإقطاع كمثال. (سعادة، 2013، صفحة 21)

وعلى ضوء الهيكلة الاستعمارية للمجتمع الجزائري وخاصة القروي الذي كان بمثابة الأرضية الخصبة للدراسات الكولونيالية التي نجحت في ترسيخ تقاليد خاصة وتحول روادها إلى منظرين استعماريين إذ تحولت أطروحاتهم إلى مخططات عسكرية وإيديولوجية من أجل الهيمنة، لنجد على سبيل المثال لا الحصر التركيز على مفهوم "الجماعة" وتحديد القبيلة كنظام خاضع لتغييرات جزئياته إما مؤدية للانهيار أو بانية لدعائم الاستمرار والبقاء (أساتذة، 2013، الصفحات 221-222).ظل المجتمع القروي في الجزائر صرحا يحمل في طياته تناقضات في مستوياتها الماكرو-سوسيولوجية والميكرو-سوسيولوجية ،مما يقحمنا في تعقيدات الجزئيات والدخول في سياقات اللامفكر فيه واللامصرح به خاصة بعد الاستقلال الوطني والتكريس لمشروع بناء دولة جزائرية وطنية وذلك من خلال مرحلة

انبعاث وتأطير نموذج مجتمعي حديث الذي يسعى نحو إسقاط اليوتوبيا ولن يتحقق ذلك إلا، من خلال المعارك والتنازلات للقوى الاجتماعية وسلوكات ووقائع المجتمع التاريخي نحو تجاوز الاستلابات واحد بعد الآخر (أساتذة، 2013، صفحة 59) وتأكيد الهوية الوطنية بصفتها الحصن الوحيد المتاح .وعليه فإن الاستقلال السياسي وحده لا يكفي إن لم يدعم باستقلال اقتصادي واجتماعي وثقافي، وهذا ما وضح الخطوط العريضة للتنمية كمشروع مجتمعي فأعلنت عن سياسة الصناعات المصنعة في المدن الكبرى وعن الثورة الزراعية في المجتمع القروي من خلال تشييد القرى الفلاحية ودعم القطاع الزراعي وتحديثه كميكنيزمات فرضها الواقع الاقتصادي لنموذج التسيير الاشتراكي، إلا أن التحولات الاقتصادية التي فرضت علينا أن نواكبها .فتوجه العالم نحو اقتصاديات السوق ،الخوصصة وتحرير الأسعار وذكاءات الأفراد نحو تكوين الثروة والدخول في عالم الذكاءات، وفقا لفلسفة المقاولاتية كبراديغم اقتصادي كوني كان لزاما على الجزائر مواكبة هذه التحولات والتوجه نحو انتهاج المقاولاتية كعقلنة جديدة لثالوث (الإيديولوجية، المؤسسة، العامل)، وعلى الرغم من فشل مشاريع وسياسات التصنيع ولم يتحقق طموح السلطة السياسية في تجسيد أهدافها هذا ما أثبته الواقع في نتائجه والدراسات الأكاديمية وخاصة الاقتصادية منها والسوسيولوجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر "جمال غريد" الذي يؤكد فشل نموذج الزرع وذلك من خلال حرق المراحل لأنه نموذج مستورد ومطبق بكل حذافره ولا يتماشى والخصوصية المحلية للمجتمع الجزائري ففي نفس السياق يذهب "طه عبد الرحمن" في أننا صرنا نستعجل التقدم الحضاري وذلك من غير أن نمحص في منطلقاته وننظر في مآلاته ونطمئن اطمئنانا على مشروعية المنطلقات وسلامة المآلات ،فما كانت حداثتنا المنشودة رهينة بإنشاء مؤسسات صناعية ومراكز تقنية ووضع برامج التحديثية وتجنيد الطاقات المادية واستنساخ مجتمعنا طبق الأصل للمجتمع الغربي (الشيخ، 2007، صفحة 159).ليقودنا "سفير ناجي" من خلال كتابه المعنون ب "سياسات الجزائر قضايا محلية وعلاقات دولية الصادر بنوفمبر 2019 إذ صرح أننا نعيش نهاية دورتين تاريخيتين طويلتين من التغييرات في المجتمع الجزائري.....فهل ستطول الدورة التاريخية الثالثة ونستفيد ونعتبر من سقطات الدورتين السابقتين.

وبحكم أن السياق كفيل بإنتاج المعنى ووسط كل هذه البراهين المثبتة علميا واستنادا إلى أطروحة الباحثة المغربية "رحمة بورقية" التي تؤكد على العلاقات الغير متكافئة بين المدينة والقرية، وأن هذه الأخيرة [الدوار] هو الوحدة المناسبة لإقامة المشاريع التنموية (بورقية، 1991، صفحة 129) مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المجتمعية فإننا ننطلق من تساؤل افتراضي مفاده هل كان بإمكاننا كمجتمع زراعي رعوي أن نصنع نموذج مقاولاتية دون الاستناد على التجربة الصناعية؟،أو بتعبير أخر ألا يمكن أن ننطلق من الزراعة كآلية تأصيلية لمقاولاتية جزائرية؟

4. المستثمرة الفلاحية: نحو التأسيس للمقاولاتية الفلاحية

بالرجوع إلى فكر مالك بن نبي الذي يؤكد على ضرورة النظر إلى ثنائية (الفكر/الثقافة) كأساس لانطلاق أية سياسة تنموية تستهدف المجتمع وفي نفس السياق يذهب "ج قيري" أن التنمية الحقيقية تبدأ من عقول البشر الذين ينتظمون لغرض تحقيقها، وبالتالي تحقيق التنمية مرهون باحترام حدود الحقل الحضاري ،فالتنمية تفعّل من الداخل المجتمع كي يستطيع مجاراة ومحاكات المجتمعات المتقدمة لا بالرؤية التطويرية التي مفادها أن الطبيعة البشرية واحدة وبالتالي الخضوع للنموذج ، بل من خلال تفعيل قواعد المجتمع والتأسيس للمشروع المجتمعي الذي يكون بمثابة آلية للإقلاع التنموي الذي يموقعنا في منطقة البين بين من جدلية هل نملك؟ أم نكون؟ بتعبير **أريك فروم**. حاولت الدولة الوطنية منذ الاستقلال أن تموقع المجتمع الجزائري بين هل يمتلك أم هل يكون؟ من خلال

مشاريع تنموية. تبلورت في ثلاث ثورات: الصناعية، الزراعية، الثقافية حيث لقي المشروع الصناعي اهتمام رجل السياسة، ورجل الاقتصاد كذلك الأكاديمي الذي حاول أن يفهم التحولات ونتائجها وانعكاساتها على المجتمع ككل فلماذا التركيز على التصنيع دون غيره من القطاعات الأخرى؟ حيث أقر الأكاديمي بفشل المشروع الصناعي في الجزائر وقدم تفسيراته المنهجية ومبرراته الميدانية فكان من هذه الانعكاسات افراغ المجتمع القروي من فاعليه أي من اليد العاملة الفلاحية فحصل الاجتثاث مرة ثانية لكن ليس كمشروع استعماري بل مشروع للدولة التي وصفها **بول باسكون** باللاوطنية، أدى إلى تغييب طبقة الفلاحين مما جعل الدارسون للمجتمع القروي في الجزائر يطرحون سؤال انطولوجية الفلاح الجزائري؟ بعد الاستقلال كانت الجزائر أمام ثلاث خيارات لإعادة اقلاع الاقتصاد الزراعي الموروث من المستعمر :فإما إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم بالتالي الرجوع الى الانقسامية والصراعات القبلية والعشائرية ونحن في مرحلة اقلاع الدولة الجزائرية الحديثة ،وإما توزيعها على البرجوازية فيكون اعلان لاستمرارية المشروع الكولونيالي وهذا ما تم رفضه رفضا أيديولوجيا ،أما الخيار الثالث الدولة هي التي تتحكم في هاته المزارع تسييرا وانتاجا من خلال التسيير الذاتي حيث تم تحويل الفلاحين إلى عمال زراعين دائمين او عمال اجراء يعملون في مزارع المسير ذاتيا التابعة للدولة هذا التحول من الحرية في امتلا وسائل الإنتاج إلى عامل لا يمتلك الأرض أو ما سماه عبد القادر لقجع "العاري" تابع للدولة هذا ما أظهر نوعا من المقاومة لدى بروليتاري زراعي هذا الرفض ،ألا يخفي بوادر وجذامير الفكر المقاولاتي للفلاح الجزائري؟ .الانتقال من التسيير الذاتي إلى الاشتراكية ومحاولة خلق التكافئ بين التنمية في المدن والتنمية في القرية في إطار تجسيد الثروة الزراعية 1972 كعملية كبرى استهدفت تحديث المجتمع القروي بقطاعيه الزراعي والرعوي وكان مشروع القرى الفلاحية [1000 قرية] كأحد دعائم الثورة الزراعية، فخلال التسيير الذاتي كان جهاز الدولة من يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية الديوان الوطني للإصلاح الزراعي حيث، كان القطاع العمومي للمزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الفلاحين توفر في تلك الفترة 75% من الإنتاج الفلاحي الخام، فيما يتولى القطاع الفلاحي المشكل من أكثر من 6000 مستفيد زراعي عن توفير الباقي، إما فيما يخص القطاع الخاص فإن المشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل كل مرة من قبل السلطة السياسية.

فغداة الإصلاح الزراعي فإن أقل من 2%من مالكين الأرض كانوا يحوزون على أكثر من 100 هكتار بينما القطب الثاني 69%من المشتغلين في قطاع الفلاحة يحوزون على أقل من 10 هكتار بينما كانت المداخيل المحصلة، في كراء الملكيات غير المستغلة أصلا والتي هجرها أصحابها أراضيهم تقدر بعشر الإنتاج الخام الفلاحي للقطاع الخاص أي 500 مليون دينار. فبعد فشل الثورة الزراعية خلال ثلاث سنوات فقط من تطبيقها وبعد فقد الدواوين الفلاحية والتعاونيات ابتداء من 1976 احتكار تسويق المواد الفلاحية، أو تشجيع الملكيات الخاصة لتحقيق زيادة الإنتاج، الذي عرف كسادا كبيرا والعمل على تحرير أسعار الآليات الفلاحية والأسمدة والأدوية الخاصة بالنباتات. (بسعود، 2003، الصفحات 12-14)

باشرت الدولة إصلاحات البنيات الزراعية لكن من خلال التنمية الفلاحية في إطار خوصصة الفلاحة حيث وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار سنة 1987على مستغلين فلاحيين وذلك حسب قانون 19/87، كانت هذه التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية وأخرى فردية. في سنة 2000 تبنت الجزائر مخطط وطني للتنمية الفلاحية وإعادة بناء المجال الفلاحي من حماية النظام الايكولوجي الهش واستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحية (بسعود، 2003، الصفحات 14-16)، قد كان من الصعوبات التي واجهت قانون الخوصصة الصادر سنة 1987 انعكاسات تقسيم الأراضي والمستثمرات و والدخول في صراعات خفية بين المستثمرين والدولة ،أو صراعات علنية بين المستثمرين في المستثمرات الجماعية مما أدى تفتيت الملكية العقارية أو الانسحاب

والهجرة نحو المدينة هذه المؤشرات اخذناها كعناصر تحليل لبوادر ظهور الفكر المقاولاتي من خلال البحث عن الحرية في امتلاك وسائل الإنتاج والتوجه نحو الفردانية ؟والتحولات التي شهدها القطاع الفلاحي من التسيير الذاتي إلى الاشتراكية نحو الاصلاحات وإعادة الهيكلة وبرامج التجديد والتنمية الريفية والفلاحية ،وصولا إلى التحول التدريجي إلى فضاء اقتصادي يحمل منطق السوق حيث تم الانتقال من منطق الملكية الجماعية [المستثمرات الجماعية] إلى نمط الاستغلال الفردي [المستثمرات الفردية]فأصبحت المستثمرة الفلاحية بمثابة الوعاء الحاضن للمشروع التنموي ،وفضاء لإعادة بناء الفعل الاقتصادي للفلاح ضمن ملامح وبوادر للمنطق المقاولاتي ،على أساس هذه المعطيات من فترة التسيير الذاتي إلى مرحلة اقتصاد السوق والتوجه نحو فلسفة اقتصادية جديدة متمثلة في المقاولاتية فهل كان بروز ملامح وبوادر الفعل المقاولاتي كعقلنة جديدة نتاجا لسيرورة مجتمعية افرزت لنا فاعل فلاحي جديد ؟أم أنها فقط سردية مؤسساتية وانعكاس لسياسات إعادة الهيكلة؟ إن خطر التبعية الغذائية في مجتمع هو أساسا مجتمع زراعي ظهرت من خلال الحراك الكوني الذي يشهده العالم منذ ثلاث سنوات تقريبا، ايزاء فيروس كورونا المستجد ومع انخفاض أسعار البترول فإن اقتصاديات الجزائر تدق ناقوس الخطر كونها دولة ريعية ما انعكس على الوضع المعيشي للمجتمع الجزائري من ارتفاع نسب البطالة وارتفاع معدلات الفقر وزيادة نسب الفئات الهشة وعلى غرار الخطابات الإيديولوجية الخاصة ببرنامج رئيس الجمهورية بالاهتمام بمناطق [الظل] وخلق التنمية بالقرى ظل لزاما على الدولة الجزائرية من خلال إعادة النظر في استراتيجياتها المتبناة بالرجوع إلى الخصوصية الجزائرية الفلاحية الرعوية والانطلاق منها من خلال بعث مشاريع مقاولاتية فلاحية بامتياز من خلال آليات دعم المقاولاتية للمستثمرة الفلاحية وتبني أسلوب الامتياز كنمط جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة بموجب أحكام القانون رقم 03/10 وتحويل الفلاح إلى مستثمر أو فلاح مقاول الذي أصبح حرا من تدخلات الدولة إلا في حالة المعاملات الإدارية التي يكون فيها المقاول الفلاحي في علاقة مع مؤسسات الدولة التابع لها. فلقد أعلنت الدولة الجزائرية عن توجهها لدعم الاستثمارات في المجال الفلاحي بدعم يصل إلى 90% من قيمة المشروع الاستثماري، وفي تصريح للوزير الأول السابق عبد ا لعزيز جراد لقناة النهار أن قطاع الفلاحة ساهم بكثرة للتخفيف من آثار كورونا وحده من خلال توفير المتوجات الفلاحية الأساسية.

خاتمة:

تكشف هاته القراءة التي حاولنا فيها موضعة مفهوم المقاولاتية اجرائيا وإعادة بناءه انطلاقا من العناصر التركيبية للمقاولاتية، وفقا لتصور يحمل بوادر المشروع المقاولاتي في المجتمع القروي بالجزائر، فلم تكن الموضعة فقط اسقاطا للمفهوم بل محاولة لتحليل تحولات البنية الاجتماعية، واستنطاقا للعلاقة بين الفواعل التنموية [الفلاح /المستثمرة /العقلنة /السوق] في المجتمع القروي. قد نكون أمام تناقضات بنيوية فالمقاولاتية كنموذج اقتصادي مستورد بمنطق العقلانية الليبرالية لا تتماشى مع النظام الاجتماعي للمجتمع القروي مع أننا في زمن الشولمة والديناميكيات الاقتصادية الكونية .هذا ما يقودنا إلى نتيجة مفادها: تبني المقاولاتية مفهوما ومشروعا لا يتحقق بمجرد تبني الأدبيات الغربية بل يجب أن تنبثق وتحدث لحظة الإقلاع من الخصوصية المحلية للمجتمع الجزائري ،وكمحاولة لملامسة الإشكالية المطروحة فإن الفلاح الجزائري لم يتحول بعد إلى مقاول ولم يتبنى بعد المنطق المقاولاتي فلا نستطيع المجازفة علميا وأبستمولوجيا في تبني مفهوم الفلاح المقاول بل نسميه المنتج الجديد، نظرا لعوائق بنيوية مثل: شرعية الاسم [فلاح ام مستثمر] المنطق الريعي السائد ،العلاقات الزبونية المبنية على المصلحة ،ضعف البنية المؤسساتية ،والصراع الخفي أو المعلن مع عقلانية الدولة

لا تزال تحد من تشكل منطق مقاولاتي يتمتع باستقلالية أكثر ،لذا فإن الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول إمكانية التأسيس للمقاولاتية جزائريا انطلاقا من الخصوصية الفلاحية الزراعية مشروط بإعادة تشكيل الحقول الاجتماعية وبناء تصور جديد للفلاح كفاعل اقتصادي واجتماعي قادر على المبادرة والتكيف.

إن إعادة التفكير في الاستراتيجيات التنموية الزراعية في الجزائر عبر رؤية سوسيولوجية تبحث في الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع القروي سيسمح بتوطين المقاولاتية كعقلنة اقتصادية جديدة تخضع لآليات [التنسيب بمعنى الخصوصية /التعددية في التبني لان الثقافة ثقافات /التمكين]، وليس استرادا للمفهوم المجرد بخلفيات نظرية غربية ذات بنية منبثق من الخارج.

إن تقديم هاته القراءة يفتح لنا المجال أمام تعميق البحوث السوسيولوجية حول تحولات المجتمع القروي هذا الأخير الذي أصبح مجالا خصبا لإنتاج المعنى والمعرفة.

المصادر والمراجع:

1- Gerard McElwwe .(2008) .a taxonomy of entrpreneuriat farmers .*article* .university of lincoln.
2- mohamed benguerna .(2006) .*les entrpreneur algeriens:du malaise a l'émergence -in djillali liabes:la quette de la* rigueur .-alger: casbah.
3- اسحاق رحماني. (2018). المقاولة كقطاع خاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل دراسة ميدانية االمقاولات الخاصة بولاية البويرة. جامعة باتنة 1. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر.
4- الشيخ الداوي. (2005). تطور مفهوم المؤسسة ومفهوم المقاول في الفكر الاقتصادي والتسيير. Annales de l'Alger'd université، 7-33. الجزائر.
5- باومان زيجمونت. (2016). الحداثة السائلة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
6- جوزيف شومبيتر. (2011). الرأسمالية والاشتراكية ،الديموقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
7- حسان الموري. (2002). التحولات الزراعية ونشأة المقاول الفلاحي :حالة منطقة زغوان. رسالة دكتوراه في علم الاجتماع. علم الاجتماع، تونس.
8- حسن الساعاتي. (1980). علم الاجتماع الصناعي. بيروت: دار النهضة العربية .
9- حسن ضيقة. (1994). الظاهرة الرأسمالية نظرة نقدية في التاريخ والايديولوجيا. بيروت: دار المنتخب العربي.
10- حنين ماهر . (2020). سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا الخوف –الهشاشة–الانتظارات. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية ولااجتماعية.
11- رحمة بورقية. (1991). الدولة والسلطة والمجتمع دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
12- عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). تاريخ ابن خلدون. بيروت: دار القلم.
13- عبد الكريم القنبعي. (2012). نسق المقاولة في بنية سوسيولوجية التنظيمات والشغل مقاربة سوسيوتنظيمية. مجلة المقاربات –العلوم الانسانية–. المغرب.
14- عمر بسعود. (2003). الفلاحة في الجزائر من الثورة الزراعية إلى الاصاحات الليبرالية 1963-2002. انسانيات. الجزائر.
15-مالك بن نبي. (1986). ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية. دمشق: دار الفكر.
16- مجموعة أساتذة. (2013). بول باسكون أو علم الاجتماع القروي. الدار البيضاء: دار القرويين.
17- محمد الشيخ. (2007). المغاربة والحداثة قراءة في ستة مشاريع فكرية مغربية . منشورات رمسيس.

18- محمد مفتاح. (2010). المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي. المغرب: المركز الثقافي العربي.
19- ياسين سعادة. (2013). التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر إلى أين وصلت التشكيلة الاجتماعية للجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي. مجلة الخلدونية. تيارت.

References:

1- Isḥāq Raḥmānī. (2018). al-muqāwalah kqṭā‘ khāṣṣ wa-‘alāqatuhā btnmyh mujtama‘ al-‘amal dirāsah maydānīyah aāmqāwlāt al-khāṣṣah bi-Wilāyat albwyrh. Bātnah-1-, Qism ‘ilm al-ijtimā‘ wāldymwghrāfyā, al-Jazā’ir
2- al-Shaykh aldāwy. (2005). Taṭawwur Mafhūm al-Mu’assasah wa-mafhūm almqāwl fī al-Fikr al-iqtiṣādī wa-al-tasyīr. Annales de n ’ université d ’ Alger, 7-33. al-Jazā’ir.
3- Bāwmān zyjmwnt. (2016). al-ḥadāthah alsā’lh. Bayrūt : al-Shabakah al-‘Arabīyah lil-Abḥāth wa-al-Nashr.
4- Mālik ibn Nabī. (1986). Mīlād mujtama‘ Shabakah al-‘Alāqāt al-ijtimā‘īyah. Dimashq : Dār al-Fikr.
5- Jūzīf shwmbytr. (2011). al-ra’smālīyah wa-al-ishtirākīyah, al-dīmūqrāṭīyah. Bayrūt : Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabīyah.
6- Ḥassān almwry. (2002). al-taḥawwulāt al-zirā‘īyah wa-nash’at almqāwl al-Fallāḥī : ḥālat minṭaqat Zaghwān. Risālat duktūrāh fī ‘ilm al-ijtimā‘. ‘ilm al-ijtimā‘, Tūnis.
7- Ḥasan al-Sā‘ātī. (1980). ‘ilm al-ijtimā‘ al-ṣinā‘ī. Bayrūt : Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah.
8- Ḥasan Ḍayqah. (1994). al-ẓāhirah al-ra’smālīyah naẓrah naqdīyah fī al-tārīkh wa-al-aydiyūlūjiyā. Bayrūt : Dār al-Muntakhab al-‘Arabī.
9- Ḥunayn Māhir. (2020). Sūsiyūlūjiyā al-hāmish fī zaman alkwrwnā al-khawf-ālhshāsht-ālāntẓārāt. Tūnis : al-Muntadá al-Tūnisī lil-Ḥuqūq al-iqtiṣādīyah wlāājtmā‘yh.
10- Raḥmah Būruqayyah. (1991). al-dawlah wa-al-sulṭah wa-al-mujtama‘ dirāsah fī al-Thābit wa-al-mutaḥawwil fī ‘alāqat al-dawlah bi-al-qabā’il fī al-Maghrib. Bayrūt : Dār al-Ṭalī‘ah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr.
11- ‘Abd al-Raḥmān Ibn Khaldūn. (1984). Tārīkh Ibn Khaldūn. Bayrūt : Dār al-Qalam.
12- ‘Abd al-Karīm alqnb‘y. (2012). nasaq al-muqāwalah fī Binyat sūsiyūlūjīyah al-Tanẓīmāt wālshghl muqārabah swsywtnẓymyh. Majallat al-muqārabāt-āl‘lwm alānsānyt-. al-Maghrib.
13- ‘Umar bs‘wd. (2003). al-filāḥah fī al-Jazā’ir min al-thawrah al-zirā‘īyah ilá alāṣāḥāt al-lībrālīyah 1963-2002. ansānyāt. al-Jazā’ir.
14- Majmū‘ah asātidhat. (2013). Būl bāskwn aw ‘ilm al-ijtimā‘ al-Qarawī. al-Dār al-Bayḍā’ : Dār al-Qarawīyīn.
15- Muḥammad al-Shaykh. (2007). al-Maghāribah wa-al-ḥadāthah qirā’ah fī stth Mashārī‘ fikrīyah Maghribīyah. Manshūrāt Ramsīs.
16- Muḥammad Miftāḥ. (2010). al-mafāhīm Ma‘ālim Naḥwa Ta’wīl wāqi‘ī. al-Maghrib : al-Markaz al-Thaqāfī al-‘Arabī.
17- Yāsīn Sa‘ādah. (2013). al-Taḥlīl al-sūsiyūlūjī li-Tārīkh al-Jazā’ir ilá ayn wṣlt al-Tashkīlah al-ijtimā‘īyah lil-Jazā’ir mā qabla al-iḥtilāl al-Faransī. Majallat al-Khaldūnīyah. tyārt.